

غسان سلامة

## العدالة والسلام ودور المرأة في بنائهما

منتدى " المرأة العربية والنزاعات المسلحة "

بيروت 7 - 9 آذار 2004

تشاء الظروف أن نجتمع في هذه القاعة بالذات ، حيث التأمّت منذ نحو عامين قمة عربية مميزة أطلقت مبادرة سياسية هامة ، مبادرة عربية لتحقيق السلام والعدالة بديلاً عن الصراع والظلم . وكان أن سبقت دبابات شارون إلى رام الله والخليل ، عقب إنفضاض القمة العربية بساعات ، محاولة الدول العربية الدعوة لهذه المبادرة وتسويقها في العالم فجمّدتها وأبطلت مفعولها . وبدا يومها واضحاً أن مبدأ السلام العادل الذي تبنته قمة بيروت العربية ما زال صعب المنال في عالمٍ للدبابة فيه فعالية ليست للسلام وللظلم فيه حيزٍ أوسع من رقعة العدالة .

ولكنني أستذكر اليوم تلك اللحظة لسببٍ آخر ، يتجاوز مصادفة أن يكون السلام والعدالة كانا مأل تلك القمة كما هما يشكّان اليوم المسألة التي دعوتومني للحديث فيها . أستذكر ذلك اليوم أيضاً لأنني دخلتُ قاعة القمة بعد إنتظام وفود الدول العربية في مقاعدها ، ونظرت في طول القاعة وعرضها ولم ألمح في أي وفد من الوفود على الإطلاق وجهاً نسائياً واحداً . وتساءلت يومها وما زلت ، أين العدالة في أن يبحث زعماء العرب في شأن العدالة دون أن يشركوا في إجتماعهم سيدة عربية واحدة ؟ وأين صدقية المبادرة العربية بالسلام إن لم تكن نابعة عن نسائهم كما هي عن الرجال ؟ وكم كانت المفارقة مقلقة في نفسي وكنت أدرك ، بالذات لأنني كنت مفوضاً آنذاك بتنظيم تلك القمة ، إنها ما كانت لتتعد ، وما كانت لتكون مثالية ، لولا إنخراط المئات من سيدات لبنان وصباياه إلى جانبي للتحضير لها ، بحيث شكّلت الأثرية الساحقة من العاملين في مختلف القطاعات التدبيرية التي عملت أشهراً طويلاً لتنظيم القمة وتأمين سبل نجاحها .

نعم ، لم أتعلّم من تجربة قمة بيروت العربية ، أن السلام العادل في منطقتنا صعب المنال وحسب بل تعلّمت أيضاً أن إشراك النساء في صنع القرار السياسي العربي شرط مسبق لصدقية ذلك القرار .

## - 1 -

طلبتم أن أحدتكم اليوم في العدالة والسلام . وكم كان يعزّز عليّ أن أكتفي أمامكم بالقول الشائع بأن لا سلام بلا عدالة وبأن العدالة تقود حتماً للسلام . لكن معادلة كهذه ، على بساطتها ، لا تشي بحقيقة الواقع ولا تصوّره بدقة . صحيح بأن السلام القائم على الظلم يبقى هشاً ، ناقصاً ، معرضاً للإنهيار ، وصحيح أيضاً أن تحقيق العدالة من شأنه أن يعزّز فرص السلام . غير أنه ، بين العدالة والسلام ، علاقة جدلية أكثر تعقيداً تتجاوز هذه الملاحظات البديهية إلى ما هو أعمق في الممارسة السياسية ، وفي العملية الإقتصادية ، وفي الحياة الثقافية ، بل في الطبيعة البشرية نفسها .

ألاحظ أولاً أن تحقيق العدالة من شأنه أن يعزّز فرص السلام . ذلك أن الشعور بالظلم يقود إما إلى الرضوخ له ، فالمهادنة والإستتلاف والقبول بالواقع على مضض وبالتالي إلى قيام سلام ناقص ، مبتور . أو ، على العكس ، فقد يؤدّي الشعور بالظلم ، أو حتى بإنعدام العدالة ، مباشرةً أو بعد حين ، إلى الإنتفاض على الوضع القائم ومحاولة تغييره بالقوّة . لذلك فالسلام المديد يقتضي إجمالاً أن تكون أسسه قد بُنيت على شعور مختلف الأطراف بأن لها حصّة مناسبة من مزاياه وحسناته وبالتالي بأن قواعده عادلة لكل من ينخرط فيه . وتطبق هذه القاعدة على أشكال السلم الأهلي ، لا سيما بعد فترات التحارب ، كما تتسحب على السلام العالمي . فصيغة الحكم في أي بلد ، كي تكون ثابتة ، تستوجب تماهي أكثرية المواطنين معها بوصفها صيغة عادلة ، وتستوجب بالتالي إستعدادهم للإشتراك في مؤسّساتها وللدفاع عنها ضد منتقديها . إما إن وجدوها ناقصة أو ظالمة فقد يقاطعونها ، أو يضعفونها من خلال تكرار إنتقادها أو ينتفضون عليها إذا سنحت لهم الفرصة . والسلم العالمي أيضاً يحتاج إلى عدالة يُبنى عليها ، فإذا شعرت دولة أن السلام فرض عليها فهي ستتحين الطرف المناسب للإقتضاض عليه وتقويضه في أول فرصة ممكنة ، تماماً كما فعلت ألمانيا غداة سلام فرساي الذي إعتبرته شديد القسوة عليها ، فكان أن أعادت تسليح نفسها بعد حين وإفتعلت حرباً عالمية ثانية مع حلفائها سعيّاً لتصحيح ظلم إعتبرت أنه لحق بها جرّاء إتفاقيات السلام التي تلت الحرب العالمية الأولى .

وبالمقابل ، ويقدر ما تحفّز العدالة على قيام سلام مديد ، من شأن حلول السلام أن يفتح الأبواب أمام توسيع رقعة العدالة . فالجماعات ، مثلها مثل الدول ، تميل ، في خضمّ الحروب والنزاعات ، إلى أن تعبىء أفرادها ضدّ خصومها وأعدائها ، غير مكترثة بأسس إحترام الآخر ،

أو بالعدالة في العلاقة معه قدر إهتمامها الحثيث بتصويره عدوًّا لا يستحق الإحترام ولا الرحمة ولا مجال للتعامل اللائق معه ، فأنا العدل والآخر هو الظلم ، وأنا الحق والآخر هو العدوان . لكن تبدل الأحوال من الحرب إلى السلام من شأنه أن يعدل في النظرة إلى الآخر ، وأن يسهل من التفاعل والتواصل معه ، وأن يقود بالتالي للقبول بإحترام حقوقه ولتحقيق العدالة .

وتتطبق هذه الحالة على السلم الأهلي كما على السلام بين الدول . هناك مثل شائع يقول أن " الحقيقة هي أولى الضحايا في أي حرب " ، وهو مثل صائب لأنه يشير إلى أن الحرب لا تتدلع ولا تستمر بدون تنمية الشعور بالكراهية تجاه الآخر ونمو إنعدام الثقة به وبنواياه ، بينما يشجع السلم على إعتبار وجهة نظره وعلى نشوء مقاربة أكثر موضوعية له ، كما يشجع السلم على إنشاء شبكة من العلاقات المتنوعة مع من كان حتى الأمس القريب عدوًّا وخصماً ، وهي علاقات قد تفيد مختلف الأطراف إلى حدّ ثنيها عن تعكير صفو العلاقات وحملها على القبول بالتسويات دفاعاً عن المصالح المشتركة . ومن شأن تطوّر كهذا أن يعزز مفهوم العدل عند الأطراف التي كانت على خصام ، فنراها تقبل بعودة المهجّرين إلى منازلهم ، وتقبل بردّ الممتلكات إلى أصحابها ، وتقبل بالمشاركة الجماعية بالقرار بدل محاولة التفرّد به ، وتقبل أحياناً بمحاكمة الذين تسبّبوا بإندلاع النزاع حتى لو كان قد خرج من صفوفها .

لذا فإن كانت العدالة شرطاً لسلم مديد ، فالسلام شرط مقابل لتعزيز حظوظ إحقاق الحق . هاتان ملاحظتان بديهيتان ، تتطبقان على السلم الأهلي كما على السلام بين الدول ، يمكن سوق مئات الأمثلة ، من حافظة التاريخ ، لتأكيد صحتهما . لكن بديهية هاتين الملاحظتين لا تعن على الإطلاق أنهما تكفيان لفهم معنى العدالة أو مغزى السلام أو لفقه عناصر العلاقة الجدلية بينهما سيّما وأن حالات عديدة ، بعضها قريب جداً منا ، بل هي في رأس همومنا ، تشير إلى نفس هذه القاعدة المزدوجة وإنما معكوسة بمعنى أن التأخّر بالإعتراف بحقوق الآخر يدفع لإستمرار النزاع ، وإستمرار النزاع يدفع بدوره إلى التلكوء بإحقاق العدالة . بل أن مأزقنا مع عدونا ، وحالنا معه شبيهة بحالات كثيرة عبر هذه الدنيا ، هو بالذات في سعيه لفرض سلام مقابل السلام بينما نصرّ من جانبنا على أن يكون العدل مقابل السلام . وبينما هو يسعى لسلم يريحه ، مبني على ميزان القوى العسكرية المائل لصالحه ، دون أي مقابل أو بمقابل ضحل لا يرقى لمستوى حقوقنا وتطلّعاتنا ، فإننا نشترط للتوقيع على السلام مقابلاً يتناسب مع ما نعتبره حقاً لنا . لهذا السبب بالذات يمنع النزاع العربي الإسرائيلي أي إنسان عاقل عن الإنزلاق إلى الأوهام الطوباوية حول مزايا السلام أو حتمية العدالة . بل على العكس فإن هذا النزاع بالذات وقد عرفناه وذقناه ، يشي بأن للعدل تحديات كثيرة وبأن مفهوم السلام ليس واحداً للجميع وهو

يؤشّر أيضاً إلى أن السلام والعدالة هما أحياناً في حالة تعاضد متقابل وأحياناً أخرى في حالة تناوب متبادل . فما العدالة إذن ، وما هو السلام ؟

- 2 -

يشبه السلام إلى حدّ كبير الصّحة ، بمعنى أنك لا تلمس أهميته إلا حين تفقده ، تماماً كما لا يقدر المرء أهمية الصّحة إلا حين يداهم المرض . لذلك ، وكما أن مكثبات كليّات الطب مليئة بالمؤلّفات حول مختلف أنواع الأمراض بينما أنك نادراً ما تجد على رفوفها كتاباً واحداً عن الصّحة ، فإن مكثبات القانون والعلوم السياسية تعجّ بالمؤلّفات عن الحروب والنزاعات والصراعات ، من أسباب نشوئها ، إلى سبل ممارستها ، إلى الوسائل الآيلة لوقفها ، ولكنها نادراً ما تضمّ كتاباً واحداً عن السلام ، عن تحديده ، عن عناصره أو عن آثاره .

لذا يبدو السلام عسياً على التحديد . بل إن التحديد الأيسر للسلام هو إنعدام الحرب أو توقّفها . وفي معناه الأدنى هذا، يبدو السلام كمجرد حالة يحددها نقيضها ، ونقيض السلام هو الحرب ، فإن توقفت هذه دخلنا في ذلك . لذا توقّف كثيرون وقالوا إنك تلج السلام حين تصمت المدافع . بل ذهب بعضهم أبعد في هذا الميل السلبي وزعموا أن السلام ما هو إلا هدنة بين حربيين ، تطول وتقصّر ، لأن حال التصارع هي الحال الطبيعية بين الكيانات السياسية . ويبدو السلام من هذا المنظار نوعاً لا يتجاوز الحرب الباردة ، فهو فاصل بين صدامين مسلّحين ، تستفيد منه الدول أو الجماعات لتعزيز إمكانياتها العسكرية والتكنولوجية تمهيداً لنشوب نزاع جديد لا شك في إندلاعه في القريب أو البعيد من الزمن ، لمواجهة الخصم نفسه أو أي خصم جديد . ولقد ساد هذا التحديد المبسّط ، السلبي ، للسلام الأدبيات السياسية عبر القرون من توسيديد وهيرودوت الإغريقيين إلى عصرنا هذا مروراً بعبد الرحمن ابن خلدون معلّماً وأكبر مؤرّخين أو بكارل فون كلاوزفيتز ، أكبر منظّري الحرب في العالم والذي ذهب إلى درجة إعتبار أن " السياسة ما هي إلا إستمرار للحرب ولو بوسائل أخرى " .

لكن القرن المنصرم جاء ليدخل تعديلاً جوهرياً في تحديد الحرب كما في مقارنة السلام . فلقد عرف القرن العشرون تحولات جذرية في الحرب ، أولاً بسبب نشوب حربيين عالميّين للمرّة الأولى في تاريخ البشرية الذي كان معتاداً على الحروب المحليّة أو الإقليمية ولم يكن قد ذاق بعد طعم الحروب العالمية . وثانياً لأن التطوّر التكنولوجي أدخل في نسق الحروب وسائل جديدة تسمح ، لا سيما من خلال الطيران الحربي والصواريخ العابرة للدول وللقارات ، بضرب

الخصم من مسافات بعيدة ، كما تسمح بتدمير الخصم تماماً ، بحاربيه ومواطنيه المدنيين على السواء ، من خلال أسلحة الدمار الشامل البيولوجي منها والكيميائي وخصوصاً النووي .

لذا كان القرن الماضي محطة تحوّل كبرى في تاريخ الحروب إن بتأكيد إمكانية عالميتها أو بإبتكار شموليتها لكي تمسّ الناس والممتلكات ، والعسكريين كما المدنيين ، والإقتصاد كما المجتمع . وأمام هول هذين التطوّرين الجديدين في معنى الحروب كان لا بدّ لتحديد السلام أن يتبدّل هو الآخر ، بمعنى أنه لم يعد بالإمكان الإكتفاء بتحديد سلمي للسلام بوصفه هدنة بين حربين ، بل بات كثيرون ينظرون للسلام بوصفه فعل إرادة لا نتاج صدفة . وتغيّرت صورة السلام فما بقي نوعاً من الحالة السالبة لمجرّد هدنة بين حربين ، بل أصبح يشبه الشتلة أو النبتة تذبّل فتموت إن لم يتطوّع أحد للإهتمام بها ورعايتها وتشذيبها وسقايتها لكي تعيش وتتمو .

ثم أدّى هذا الإنقلاب المفهومي إلى أملٍ ، إعتبره كثيرون وهماً - وهو ربما كذلك - ، الأمل بتغليب إرادة السلام على النزوع التلقائي نحو التقاتل والتحارب . وكان أوّل مثال على ذلك التحوّل إتفاق ، بريان/كيلوغ الشهير الذي سعى فعلاً إلى إعلان إنتهاء الحروب والإصرار على بناء السلم بديلاً لها . وجاء ميثاق عصبة الأمم سنة 1920 ثم ميثاق الأمم المتّحدة سنة 1945 ليكرّس هذا التحديد المعاصر للسلام بوصفه هدفاً قريب المنال إن إحترمت الدول فيما بينها أسس القانون الدولي وإن إرتبطت فيما بينها بشبكة متنوّعة من المنظّمات الدولية العاملة في مجال الأمن والصحة والتجارة والإتصالات أو الثقافة والتعليم وغيرها . فأُنشئت المنظّمات الدولية على تنوّعها طوال القرن المنصرم وعلّة وجودها تكثيف العلاقات السلمية والتعاونية بين الدول بهدف ثنيها عن التحارب ، وتشجيعها على التصالح والتفاهم والتعاون . لم يعد السلام هدنة ، صار بناءً تضيف إليه إرادة البشر الحسني النية مدماكاً جديداً كل يوم .

هذا هو منطق السلام من خلال قيام مصالح متشابكة بين الدول تحميه وفي أرجاء منظّمات دولية تحتضنه ، وهو حلم القرن العشرين الكبير ، الحلم بأن السلام ممكن إن وجدت الإرادة الصلبة لصنعه . ولكن ماذا لو بقيت نزاعات من دون حلّ ؟ وجد القرن المنصرم أجوبة لذلك أيضاً في الممارسة الدبلوماسية من وساطات ، وتسويات ، ومنابر إحتكام ، بل هو ذهب أبعد من ذلك لتجنيب المدنيين مآسي الحروب كما في إتفاقيه جنيف الرابعة أو لإنشاء محكمة عدل دولية للنظر في الخلافات المستحكمة بين الدول والتي لم تجد لها حلاً بالوسائل الدبلوماسية . لذا كان القرن المنصرم أكثر القرون إنتاجاً للإتفاقات والمعاهدات الدولية ، كما تتطوّر القانون

الدولي خلاله كما لم يتطوّر يوماً وبات جزءاً مهماً من تدريس القانون في مختلف دول العالم كما لم يكن يوماً . وإذا كان القرن المنصرم مهجوساً بالعدل فأنشأ في مطلعها محكمة دولية دائمة فإنه إنتهى مع تأكيد ذلك الهاجس بإنشاء محكمة جنائية دولية ، وهي كانت حتماً راود محبّي السلام فترة طويلة من الزمن .

ويشكّل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لحظة أساسية في هذا السياق . ذلك أن المحاكم السابقة كانت متخصصة وليس عامة كمثل محكمتي نورنبرغ وطوكيو لمحاكمة القادة الألمان واليابانيين سنة 1945 أو المحكمة الخاصة بمحاكمة مجرمي الحرب في يوغوسلافيا السابقة سنة 1993 وبمحاكمة مقترفي المجازر في رواندا سنة 1994 . ولكن الميل لإنشاء هذه المحاكم الخاصة بحروب معينة بدأ يتلاشى إن لبطنها ، أو لكلفتها ، أو لتشوّس أصولها الإجرائية ، أو لعجزها عن ملاحقة مجرمين أساسيين . لذلك صُرف النظر مؤخراً عن فكرة إنشاء محاكم مماثلة لملاحقة مجرمي الحرب في سيراليون وكامبوديا ، وتمّ التركيز على إنشاء محكمة جنائية شاملة الصلاحية تمّ التوقيع على إتفاقية إنشائها في روما سنة 1998 ، على الرغم من تمتّع الولايات المتحدة والهند والصين وإسرائيل عن التوقيع عليها . وباتت نافذة منذ 1 تموز 2002 . وعلى الرغم من القيود التي فرضت على عملها بإسم السيادة الوطنية ، وعلى الرغم من رفض دول فاعلة القبول بها أو الخضوع لأحكامها ، وعلى الرغم من أنها ما زالت طرية العود ، فإن ولادتها تشكّل في الأرجح أهم حدث عالمي في مجال العدالة والسلام منذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة . ومن الضروري الإشارة إلى الدور الفاعل الذي لعبته قاضيات ومحققات ومحاميات دوليات في هذه المحاكم الجنائية خلال السنوات القليلة الماضية وإلى الدور المؤمّل أن تلعبه في المحكمة الجديدة ، على خلاف ما كان الأمر من ذكورية مطلقة في عمل محكمتي نورنبرغ وطوكيو .

ودفع هذا الحلم بالسلام ، والإقتناع بإمكانية ديمومته بعد حصوله ، القادة إلى فكرة تحريم الحروب تماماً كوسيلة لحلّ الخلافات كما دفع المفكرين إلى توقّع نهاية الحروب كمارسة بشرية . ولعلّ أبرز من ذهب إلى هذا الحدّ هو جون مولر الذي رأى أن الحروب ستندثر تدريجياً وستختلّي الدول والجماعات عن فكرة اللجوء إليها يوماً بعد اليوم حتى تزول تماماً كما إندثرت تجارة العبيد بعد إزدهارها قروناً . ورأى مولر وغيره أن الناس سيكتشفون تدريجياً أن الأهداف التي يتوخونها من اللجوء للحرب يمكن التوصل إليها بوسائل أخرى كالتجارة والتعاون والمشاريع المشتركة وإن المجتمعات ستنبذ الحرب لأنها تكون قد تنعمت بمزايا السلام وبفوائده الجمّة التي يمكن الفوز بها دون تكاليف الحروب ولا إهدار الدم الذي يرافقها .

ويقع مولر في توقّعه (أو توهمه) هذا في سياق تيار فكري ينتمي إليه مفكّرون كبار كالقديس أغسطينوس أو كالفيلسوف العظيم إيمانويل كانط الذي وضع قاعدة فكرية ، بنى عليها كثيرون من بعده ، ومفادها أن المجتمعات التي تتبنّى الديمقراطية تعزف بالضرورة عن اللجوء إلى السلاح ، لا في داخلها ولا فيما بينها . وربما أن آخر تجلّيات هذا التيار الفكري هو في نظرية " نهاية التاريخ " لصاحبها فرانسيس فوكوياما ، وهي نظرية تنطلق من فرضية إنتهاء سجالٍ دامٍ قرناً بين الإقتصاد الموجّه واقتصاد السوق لمصلحة الثاني وبين الأنظمة التسلطيّة والأنظمة الديمقراطية لصالح الثانية أيضاً . وهو يرى أن لا مجال بعد اليوم لصراع أيديولوجي وإستراتيجي كالذي تحكّم بالقرن العشرين فمن شأن شبكة العولمة أن تذيب الحواجز القومية تبعاً ومن شأن ديناميكية السوق أن تقضي على تدخّل السياسي في مجال الإقتصاد ومن شأن الديمقراطية أن تنتشر بعد اليوم في موجة جديدة وأخيرة كي تصبح النظام الطبيعي لأي جماعة بشرية . و" نهاية التاريخ " بهذا المعنى تعني إنتصار أيديولوجيا على أخرى و" نهاية التاريخ " تعني بالتالي إنتهاء الحروب . نعم ، على الرغم من تكاثر الحروب التي نرى فإن هناك تياراً فكرياً واسعاً ينظر إليها على أنها إرهابات متأخرة لممارسة هي قيد الإنقراض ، فالحرب زائلة تدريجاً بنظرهم لأن فكرتها صارت بائدة ولأن الفوائد منها باتت أقلّ من كلفتها ولأن موجة الديمقراطية ستنتشر في كل الدول ، أسباب ثلاثة أترككم معها للتفكير إن لم يكن للتقرير .

هل كان الحلم مجرّد وهم ؟

فلننظر إلى ما إنتهى إليه القرن ونعتبر .

1) إنتهت الحرب الباردة بين القطبين وإرتاح العالم من وطأة تحوّلها في أي لحظة إلى حرب حارّة ، شاملة ونووية . ولكن الحروب لم تتوقّف بل على العكس فإنها نشبت وتوّعت حتى أنه يمكن إحصاء إندلاع أكثر من 120 نزاع جديد خلال العقد ونصف المنصرم منذ إنتهاء الحرب الباردة . فلم يؤدّ إنسحاب الروس من أفغانستان إلى سلام فيه بل دفع إنسحابهم إلى تأجيج حرب أهلية طاحنة فالى تدخّل أميركي عسكري . ولم يؤدّ إنسحاب القوى العظمى من أفريقيا إلى سلام فيها بل إلى حروب تمزّقها وتقضي على الملايين فيها من رواندا إلى زائير ومن ليبيريا إلى ساحل العاج . وبدلاً من أن ينتج عن إنتهاء الحرب الباردة سلام دافىء في أوروبا تفجّرت يوغوسلافيا ، وتوالى المجازر في البوسنة وكوسوفو ، وتحاربت أرمينيا وأذربيجان ، وتعطلّ السلام الأهلي في طاجيكستان . لا ! لم ينتج عن إنتهاء صراع الجبارين الذي تحكّم بالنظام العالمي لفترة نصف قرن سلام شامل بل سبحة من أكثر من مئة من الحروب المدمّرة من تيمور إلى القفقاس والبلقان إلى القارة الأفريقية .



(2) ولم يؤدِّ إنتهاء الحرب الباردة إلى نهاية النزاعات التي كانت قد فتحت أيامها . فها هو الصراع العربي - الإسرائيلي بلا حلّ رغم مدريد وأوسلو وطابا ، وها هو العراق في حرب مع إيران ثم مع من جاء ينصر الكويت بعد غزوها واليوم مع الأميركيين كما مع ذاته . وها هو النزاع بين أريتريا وأثيوبيا يخبو يوماً ثم يعود لينفجر في اليوم التالي . صحيح أن إنهيار أحد القطبين سهّل حل عددٍ من النزاعات ولكن نزاعات كثيرة أخرى بدت عصيّة على الحلّ مع نهاية الحرب الباردة كما كانت خلال إستمرارها .

(3) ولم يؤدِّ إنتهاء الحرب الباردة إلى توازن جديد في الساحة الدولية بل على العكس تماماً ، فإن نظاماً أحادي القطب قد حلّ مكانها . وها نحن نرى دولة بعينها تتفق بمفردها نصف الإنفاق العالمي على التسلّح ولا تتورع عن مخالفة أكثرية أعضاء مجلس الأمن في قرارها بالحرب ، كما لا تتورع عن الإنحياز المطلق إلى حدّ التماهي مع إسرائيل ، ولا تتلصق في إستعمال أدواتها العسكرية الجبارة في كوسوفو وأفغانستان والعراق وهاييتي ، ولا عن موضعة قوّاتها الخاصة في نحو 65 دولة من دول العالم بل وصل بها منطق القوّة العارية إلى الإعتبار بأنها لها الحق بشن حروب وقائية بل إستباقية ضدّ أي عدو محتمل حتى لو كان الخطر منه ليس داهماً ولا حتى مؤكّداً كما يلي ذراع الحقيقة لتبرير تلك الحروب . وإن كان الله قد خلق العالم في ستة أيام فهناك في واشنطن من يتوهم أن بقدرته أن يعيد تشكيله (أو على الأقلّ إعادة تشكيل منطقتنا) من العالم في أقلّ من ستة أشهر .

(4) ولم يؤدِّ إنتهاء الحرب الباردة ولا أحلام القرن المنصرم إلى توقف اللجوء للعنف لا من قبل الدول والكيانات ولا من قبل مجموعات مسلّحة يحركها التطرّف الأعمى وهوس الصراع الحضاري أو الديني ، حتى بات العالم بأسره مسرحاً لعملياتها ، وحتى باتت هي حافظاً ومبزرراً لقيام الدول القادرة بالتدخّلات العسكرية والإقتصادية والسياسية السافرة على مساحة العالم بأسره فدكت أسس السيادة الوطنية التي بُني عليها للتعامل مع الآخر القانون الدولي العام وعاد اللجوء للسلاح وسيلة إعتيادية .

(5) وبدا أن العدالة الدولية عاجزة تماماً عن وقف هذا التدهور الشامل في تطلّعات القرن المنصرم . فالدول القادرة تخالف توجّهات مجلس الأمن الدولي أو لا تأبه لقراراته . ومحكمة العدل الدولية بقيت أبوابها موصودة أمام الأفراد والجماعات ، كما أن القاضي الدولي بقي قاصراً عن جعل قراراته ملزمة أو عن أن يكون له الشرطي المناسب لتنفيذها . وإن حصل تطوّر مضيء كمثل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية فإن غير دولة فاعلة

ترفض أن تدخل نفسها في إطارها . وإن باتت ملاحقة مجرمي الحروب ممكنة ، كان إختيارهم إستتسابياً .

### - 3 -

ويقدر ما تعدّل مفهوم السلام خلال العقود القليلة الماضية بقدر ما طرأ تحوّل مماثل في مفهوم العدالة . ويمكن تلخيص هذا التحوّل بثلاثة عناصر على الأقل :

**الأول** هو إدخال العنصر الجنائي إلى صلب القانون الدولي ، بمعنى التوصل إلى معاهدات تتعهد الدول الموقعة عليها ملاحقة أفراد بتهم مختلفة كتجارة الرقيق ، أو تلويت البحار ، أو الإرهاب وأيضاً بمعنى إنشاء محكمة جنائية لملاحقة مجرمي الحروب . وبدأ بالتالي سدّ نقصٍ أساسي في القانون الدولي الذي كان حتى فترة قصيرة معنياً بإحترام الإتفاقات وإنشاء المنظمات ومعالجة آثار الحروب ، من خلال غرس نراعٍ جنائية في جسمه تعاقب الدول والجماعات بل والإفراد .

أما **الثاني** فيتعلّق بالعدالة الإقتصادية وبالذات بالنظرة السائدة إلى إعادة توزيع الثروة على المستوى العالمي من خلال المساعدة التي تقدّمها الدولة الثرية إلى المعدّمة . وكانت المساعدات موضع نقدٍ قديم لأنها بدت وكأنها تهدف أولاً إلى خدمة مصلحة الدول المانحة إذ هي تشتري بقليل من المال كثيراً من راحة البال ولأنها ، من ناحية أخرى ، تهدف إلى فرض نوع من إعتقاد الموهوب على دعم الواهب لتشكّل نوعاً جديداً من الإستقواء على الفقير ومن فرض إرادة القوي على الضعيف . وكانت دول العالم الثالث منقسمة تجاه هذه المسألة بين الحاجة لهذه المساعدات الخارجية والرغبة بالحصول على أكثر قدر منها وبين التآفّف من الشروط التي تفرضها الدول المانحة لمصاحبته . وكانت الدول المحتاجة ترفض المساعدات بإسم السيادة الوطنية حيناً (كما فعل عبد الناصر مع فوستر دالس في حدثٍ شهير) أو تقبلها أحياناً على علّتها متسرّرة بضرورة تحقيق عدالة دولية من خلال إعادة توزيع الثروة . هذه المعادلة التي دامت عقوداً طويلة هي اليوم على المحكّ لأن نظاماً كاملاً مما يمكن تسميته " بالمشروطية " بات جاهزاً تلجأ إليه الدول القادرة وتجعل من قبوله شرطاً مسبقاً للمساعدات . وهناك أمثلة متزايدة على ذلك إن في ممارسات الإتحاد الأوروبي أو الولايات المتّحدة أو كندا أو اليابان

وبقيني أننا سنسمع أكثر وأكثر عن هذه المشروطة المستجدة فيما يدعى مشروع " الشرق الأوسط الكبير " الذي ستطلقه واشنطن بعد نحو ثلاثة أشهر ، بمعنى تكريس قواعد صارمة لنيل المساعدات تقتضي القيام بإصلاحات محدّدة وإتباع سياسات معيّنة من قبل الدول الفقيرة إن شاعت الحصول عليها . وبقيني أن هذا التطور الذي بات معتمداً من قبل الدول الثرية ومن قبل عدد من المنظّمات الدولية على السواء لا يشي بإهتمام أكبر بالعدالة الإقتصادية بقدر ما يشكّل مرآة موجعة للتبدّل العميق في ميزان القوى الدولي لصالح مزيد من القدرة بيد الدول الثرية .

أما التحوّل الثالث فيمسّ بالذات هوية من يضع القواعد والأسس لهذه العدالة . لقد سقطت الإيديولوجيات التي تحكّمت بالقرن العشرين ولكننا بتنا في صميم " حرب أفكار " العالم بأسره مساحتها ، وهي خلاف حول أحقيّة طرف دولي بعينه أن يفرض قيمه وتحديده ومعتقداته على الآخرين . فنحن مثلاً جميعاً ضدّ الإرهاب ولكن من يحدّد أين يبدأ الإرهاب وأين ينتهي العنف المشروع ضدّ الإحتلال أو الإستغلال؟ ونحن كلّنا دعاة ديمقراطية ولكن من يحدّد متى ، وكيف ، وبأي وتيرة يتمّ اعتمادها ؟ ونحن كلّنا دعاة إحترام المعتقدات الدينية ولكن من يحدّد متى تصبح هذه المعتقدات نوعاً من التطرف والشطط ؟ إن الجواب الأسهل ، كما في قصة لافونتين الشهيرة ، هو أن الرأي القوي هو رأي القوي ، بمعنى أن من مزايا قوتك القدرة على فرض لا مصالحك الإقتصادية ونفوذك السياسي وسيطرتك العسكرية على الآخر وحسب ، بل أيضاً على إرغامه على تبني قيمك ومؤسّساتك وأفكارك . ليس هذا الميل المتزايد من العدالة بشيء ولذا وجب على دولنا العربية أن تتخرط فعلاً في الحملة العالمية التي بدأت، من بيروت بالذات، بهدف إقرار معاهدة تحمي التنوّع الثقافي في العالم من إدماجه التلقائي في منطق القوة ، وتحمي اللغات والمنتجات الثقافية إجمالاً من إدماجها في إطار منظّمة التجارة الدولية بوصفها سلعة كغيرها من السلع . فماذا يبقى من الإستقلال إن لم تفقد سيادتك القانونية والإقتصادية والعسكرية فحسب بل ضحيّة أيضاً بحقك في إختيار اللغة والثقافة ونظام القيم الذي يناسب مجتمعك ؟

- 4 -

قد ينظر المرء بتساؤم لكل ما سبق ويخلص إلى أننا اليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، في عالم لا سلام فيه ولا عدالة . وقد يجيبه المتفائل بأن حجم الإنفاق العسكري العالمي قد تضاعل وبأن العديد من الأنظمة الديكتاتورية قد سقطت وبأن ملاحقة مجرمي الحروب قد بدأت وبأن العالم بات قادراً على متابعة آنية لكل حدث وبأن يؤثّر بالتالي في كل مسار .

والحق أننا في خضمّ سباق محموم بين دولٍ ما زالت مهجوسة بأمنها ، وسيادتها المطلقة على أرضها كما على ناسها ، وبمصلحتها الذاتية الضيقة على حساب مصلحة غيرها ، وبرغبتها في فرض رأيها ، وعقيديتها ، وأفكارها ونظام حكمها على الآخرين ، وبين مجتمع أهلي دولي قيد التبلور ، تلعب النساء فيه دوراً محورياً ، وتخدمه ثورة الإتصالات الجارية أمام أعيننا والتي تسمح بمستوى أعلى من العروات الوثقى بين المجتمعات ولو على حساب الدول ، ولو رغم أنها . إنه سباق محموم بين غلبة منطق القوة ونمو منطق التعاضد العابر للحدود بين مجتمعات تصحو من غفوتها ، وتضع حدّاً لإتكالياتها وتعبر بصراحة عن رأيها وتتضامن فيما بينها لتحقيق العدالة والسلام .

إنه سباق محموم بين سيوريتين ، واحدة تتطلق من أرجحية الدولة وقد كرستها الممارسات التاريخية وشرعتها القانون الدولي الكلاسيكي وثانية تتطلق من المجتمعات لتطالب بحلّ عادل للنزاعات القائمة ، وبتحويل الإهتمام صوب الأمن الإنساني بأبعاده الصحيّة والإجتماعية والتربوية والثقافية . وإن كان من الوهم الخالص الإعتقاد بأن المجتمعات على وشك التفوق على الدول ، بالنظر للإخفاقات المتكررة ولهشاشة البنى التعاضدية بين المجتمعات، فمن الخطأ الفادح الإعتقاد بأننا نعود أدرجنا للوراء إلى عصر كانت فيه الدولة قادرة بإسم السيادة المطلقة على التحكّم بمصير مجتمع بأسره دون وازع أو رادع . إنما الحاجة اليوم ، وفي مجتمعاتنا العربية بالذات ، فهي إلى عقد إجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع دعوت إليه بصراحة جرحتهم وزراء العدل العرب في أحد إجتماعاتهم منذ نحو عقدين وها أنا أعود فأدعو إليه اليوم أمامكم .

إن الإعتقاد على وجود " أسرة دولية " لها هوية خاصة ، ومصالح خاصة تتجاوز مصالح الدول ، ولها منظمات تجسد قيمها ، لإحلال السلام أو لصون العدالة نوع من الرهان على مرجعيةٍ عليا هناك شكوك مشروعة في وجودها أصلاً . كثيرون يستهزئون بمجرد المفهوم . هل الأسرة الدولية ككيانٍ ، كتنظيمٍ ، كمؤسسةٍ ، موجودة فعلاً ؟ وهل أن منظمة الأمم المتّحدة أكثر من فضاء لتبادل الآراء وللالتقاء الدوري ؟ وهل تقرّ الدول فعلاً بمرجعية عالمية تتفوق عليها قانوناً ؟ في الولايات المتّحدة نرى منذ نحو عشر سنوات نمواً مضطرباً لتيار قانوني وسياسي يرفض مبدأ أن تكون في العالم مرجعية تتجاوز سيادة الدول ، وترفض بالمطلق أن يتفوق القانون الدولي على الدستور الوطني في حال تناقضهما ، وترفض أن يكون لمجلس الأمن الدولي أي قدرة على الحدّ من تفرّد الدول بقرارها بالسلم كما بالحرب . ويبدو واضحاً أن الإدارة الأميركية الحالية تميل لتبني هذا الموقف إلى حدّ كبير إن لم يكن بالكامل .

إزاء هذا الميل المتعاضم لرفض مرجعية المنظّمات الدولية أو للتشكيك بوجود " أسرة دولية " في الأساس ، ومن قبل الدولة الأقوى والعديد من حلفائها ، نجد الدول الأصغر أو الأضعف في موقع حرج للغاية لم تجد نفسها فيه يوماً منذ إستقلالها إذ عليها أن ترضح في الآن معاً لمطلبين أسهلها صعب إذ عليها أن تقبل ، من جهة ، بأن الدولة الأقوى لا ترى حدوداً لسيادتها الذاتية ولا تعترف بمرجعية أعلى من دستورها الذاتي ، بينما ترى ، من جهة أخرى ، أن من حقّها أن تحدث خروقاتٍ واسعة في سيادة الدول الأخرى إن من خلال الضغوط المنهجية عليها لتبني تشريعات ومؤسسات وسياسات تروق للدولة الأعظم أو من خلال التهديد المستمرّ بالتدخّل العسكري ضدّها إن هي لم تفعل .

لذا يدخلنا الإنكسار الحاد في التوازن الدولي في معضلة كبيرة لم يعد تنفع معها المكابرة ولا يداويها التعامي . فالدول القادرة لا تخفي نيّتها بتحرير سيادتها الذاتية من عدد من القيود النابعة عن القانون الدولي العام في الوقت الذي تسعى فيه لإختراق سيادة الدول الأضعف عسكرياً وسياسياً وثقافياً . ولما كان ميزان القوى العالمي الراهن لا يسمح تماماً بأن نواجه منفردين منطق القوّة هذا ، وُجب علينا التمسك بإنجازات القانون الدولي رغم نواقصه ، والرهان على بقاء وتعزيز المنظّمات الدولية رغم هشاشتها ، والقول بوجود " أسرة دولية " تتجاوز الدول كلّها كمرجعية أعلى ، على الرغم من شكوكنا المشروعة بوجود تلك الأسرة الفعلي والفاعل . ويقيني أن خيارنا الواقعي الصحيح إزاء هذا التهورّ الصادر عن الدول القادرة ، هو في العمل الجاد والدؤوب بالتحالف مع كل الدول والقوى المتضرّرة من سلطان منطق القوّة العارية لتعزيز منطق القانون لا للإسهام بنقويضه ، خدمة مجانية لمن له القوّة على خرقه .

ذلك أنه من السهل الرّدّ على تهوّر الأقوياء بتهوّر يواجهه . فكم من مرّة سمعت عرباً يقولون : ما الفائدة من جامعة الدول العربية إن كانت مجرد مرآة لضعفنا وإختلافاتنا ؟ وما النفع من منظّمة الأمم المتّحدة إن كانت قراراتها تبقى حبراً على ورق حين تكون لمصلحتنا ولا تطبّق فعلاً إلا حين تتحوّل مطيّة لخصومنا ؟ وكم من مرّة سمعت من يقول أن العدالة في عالم اليوم وهم والقانون الدولي سراب والأمم المتّحدة مبنّى خاوٍ ؟ إنها عبارات تنمّ عن يأس مشروع بقدرة القانون والعدالة على مواجهة منطق القوّة أو على الحدّ منها . إنه يأس مشروع لكل من بقي ينتظر تنفيذاً للقرار 181 أو 242 أو 425 إنتظاراً مملأً ، ممتدّاً ، بائساً ، شبيهاً بإنتظار غودو في مسرحية صمويل بيكيت المشهورة . إنه يأس مشروع فعلاً لأن الأسرة الدولية ، إن كان لها في الأساس وجود ، فإنها لم تعطنا أي مقابل ملموس لإعتمادنا الصبور عليها .

إنه يأس مشروع ولكنه يأس مضر أيضاً . فمن قال أننا مخيرون بين أن نعتد إما على منطق القوة فنبني قدراتنا الذاتية ونرد على المستقوي بلغته عينها وإما أن نتكل فقط على الأسرة الدولية لإسترجاع حقوقنا المغتصبة وأرضنا المحتلّة وكرامتنا المهذورة ؟ فالدول الفاعلة لا تعتمد على القوة وحسب للدفاع عن مصالحها . أنظروا مثلاً كيف تتجاهل الإدارة الأميركية مجلس الأمن الدولي ولكنها بالمقابل تتمسك بثبات بإتفاقات منظمّة التجارة الدولية . أنظروا كيف رفضت واشنطن الإنصياع لأحكام المحكمة الجنائية الدولية ولكنها قرّرت ، في الآن معاً ، أن تعود بعد طول غياب إلى منظمّة اليونسكو لتعمل من خلالها على حماية مصالحها وأفكارها . بل أنظروا إلى أوروبا التي باتت تؤيد إعادة النظر في مفهوم سيادة كل الدول ، ولكنها في الآن معاً تضع مدماكاً فوق مدماك في عملية بناء إتحاد أوروبي يضع حدوداً قاسية على السيادة الوطنية لكل دولة تنضم إليه . أنظروا إلى روسيا التي تدافع بحماس عن مرجعية مجلس الأمن الدولي حين يتعلّق الأمر بالعراق وترفضها تماماً حين يتعلّق الأمر بالمسألة الشيشانية . بل أنظروا إلى إسرائيل التي إعتبرت دوماً الأمم المتّحدة عدواً لها ولكنها قامت مؤخراً بدعوة مجموعة من السفراء المعتمدين في الأمم المتّحدة لزيارتها .

ماذا تعني كل هذه الأمثلة ؟ إنها تعني فقط أن الدول التي تعتمد على منطق القوة لا تتوان عن الرجوع للقانون الدولي وللمنظمّات الدولية ولا عن القول بوجود مرجعية دولية عليا حين ترى الأمر مفيداً لها . ونحن أيضاً علينا الكفّ عن هذا التأرجح المرضي بين الإنبهار الصبباني بالقوة وبين الإسترخاء غير المسؤول في أحضان نظام دولي مشكوك بفعاليتة بل وبوجوده أصلاً . وحدسي ، إن إعتدت على مثال مستلّ من هذا الوطن الذي يجمعنا اليوم ، أن لبنان ما كان ليرى جنوبه محرراً لو لم يعتمد ، في الآن معاً ، على سواعد مقاوميه وعلى إستعدادهم للإستشهاد في سبيل التحرير ، كما على تمسك صلب ، دؤوب بحقه بذلك التحرير وفق القرار 425 وبقيني أن التحرير التحرير الأوسع لن يتمّ إلاّ بجهد مزدوج ، قوامه التمسك الرسمي بالقرار 242 وبمبدأ الأرض مقابل السلام وبحق تقرير المصير الفلسطيني من جهة ، وبناء القوى الذاتية العربية وتعزيز الإنتفاضة من جهة أخرى . ولا يعتقدن أحد أن إعتقاد قانون القوة شرطه التخلّي عن قوة القانون ، كما لا يتوهمن أحد أن السعي لإحقاق العدل شرطه إشاحة النظر عن بناء القدرة الذاتية للمطالبة الفعّالة بذلك العدل . لا ! نحن لسنا مميّزين بين القوة والعدل ، إنما السلام لا ينتج إلاّ عن كليهما معاً !

ما للمرأة ولكل ما سبق ؟ إنها معنيّة مثل الرجل والمواطنة شراكة بينهما ، وبالتالي علينا معاً ، إن أخذنا حقوق المرأة على محمل الجدّ ، وهذه حال مخاطبكم ، ألا نقع في الفخ الذكوري الذي بات إعتيادياً وهو فخ المبالغة بخصوصية المرأة كطريقة لبقّة ، مواربة ، مأكرة ، لعزلها عن الشأن العام ولإقصائها عنه تحت شعار إحترام خصوصيتها . لن أقع بدوري في هذا الفخ ، ولذلك تروني أوكد على أن المرأة معنيّة بشؤون العدل والظلم كما بقضايا الحرب والسلم ، أولاً وأخراً لأنها مواطن كامل الحقوق الواجبات ، لا ينتقص تأخر ولوجها فضاء هذا الشأن شيئاً من تلك الحقوق أو من تلك الواجبات ، بل ، على العكس ، فإن تأخرها في ولوج الشأن العام ينبغي أن يدفعها للسعي لملاء كامل دورها فيه تعويضاً عما سبق واستعجالاً لما يجب أن يكون من ندية جنسية مبدئية في المجال السياسي . لذا ، فحديثي عن زاوية نسائية خاصة في تناول جدلية العدل والسلم ، لا يصبو إلى القيام بشكلٍ جديد من أشكال الإقصاء ، بل إلى تركيز الضوء على مواطن مميّزة بهدف إستعجال التوصل إلى الندية المرجوة ، وبأسرع الوتائر إن أمكن . بل إن القول بالشراكة الندية يبدأ بالإعتراف بأن التحوّلات العالمية المتسارعة التي تحمل في طياتها رزمة كبيرة من أسباب القلق ، قد تكون أشدّ ظلماً للمرأة مما هي للرجل . ودعوني أسوق على ذلك مثلين أو ثلاثة .

أشير أولاً إلّا أن إنعدام العدل وإنهيار السلم يسيئان لكل كائن بشري كهلاً كان أو طفلاً ، رجلاً كان أو امرأة . لكن الدراسات الحديثة تلقي الضوء على نتائج خاصة بالمرأة ينبغي التوقف عندها . نعلم جميعاً مثلاً أن النزاعات الأهلية تؤدّي إلى إرتفاع تلقائي في حالات الإغتصاب . لكن دراسة علمية مطوّلة على حرب البوسنة تُثبت أن الإغتصاب بات سلاحاً إعتيادياً لإذلال الآخر ، وإرباكه ، ومحاولة فرض السيطرة عليه لدرجة بات يمكن معها إعتبار الإغتصاب الجماعي خلال الحروب الأهلية شكلاً من أشكال أسلحة الدمار الشامل ، ناهيك طبعاً عن الآثار البعيدة المدى من تفكيك للمجتمع إن بفرض الإجهاض الجماعي للوقاية من دنس الآخر ، أو على العكس من خلال نبذ الأطفال وأمّهاتهم بعد حلول السلم . وتشير دراسة أخرى جرت في ليبيريا أنه خلال حرب أهلية دامت 14 عاماً تمّ إغتصاب إثنين على الأقل من كل خمس نساء في ذلك البلد إن من قبل أبناء الميليشيات التي تنطّحت لحمايتهن ، أو من خلال أبناء الميليشيات المناوئة التي تعتبرهن سبايا حرب وغنائم ، والخطر الذكوري عليهنّ من المصدرين معاً مما يفسّر النسبة العالية (حوالي 40 بالمائة من النساء) من حالات الإغتصاب التي باتت ممارسة روتينية في عموم الحروب الأهلية لا سيما في البلقان وأفريقيا .

لذا تجد المرأة نفسها في معظم هذه الحروب (وما أكثرها) عرضة للإستعباد المنزلي تقوم بتهيئة طعام المقاتلين وبحياكة لباسهم أو للإستعباد الجنسي لتلبية نزواتهم كما هي عرضة للسبي إن قامت مجموعة معادية بالفوز ، كما شهدنا في الجزائر ، والكونغو وساحل العاج وغيرها من أماكن الإحتراب الأهلي . غير أن أحدث الدراسات في هذا المجال تضيف لما سبق ظاهرة جديدة مقلقة وهي تجيش الفتيات بالقوة في القتال نفسه ، ويمكن القول أن موجبات التعبئة الشاملة في الحروب الأهلية التي كانت قد أدت إلى تجيش الأولاد (وقد شاهدت بنفسني العشرات منهم يحملون السلاح في الشوارع وهم لم يتجاوزوا الثانية أو الثالثة عشرة من عمرهم في غير دولة أفريقية زرتها) باتت تطل الفتيات أيضاً بحيث أن عشرات الآلاف منهن قد أرغمن على حمل السلاح وهنّ ما زلن دون الثامنة عشرة من عمرهنّ .

مثال ثانٍ على الظلم الإضافي الخاص بالمرأة سببه تلك الآثار الناجمة عن إنتقال معظم دول العالم من نظام يحكمه القطاع العام إلى نظام السوق . فهذا الإنتقال يؤدّي إجمالاً إلى نتائج صعبة على شرائح واسعة من المجتمع كان النظام الإشتراكي يحميها إجمالاً . لكنه لم يؤدّ هذا الإنتقال الرجل والمرأة بالتساوي . ففي الإقتصاد الموجه كان دخل المرأة الروسية يساوي 70 بالمائة من دخل الرجل فهبط إلى 40 بالمائة بعد الإنتقال إلى نظام السوق . وفقدت النساء بعض ميزات الكوتا السياسية التي كانت لهن فهبطت مشاركتهنّ في المجالس النيابية سقوطاً مريعاً بعد تبني النظام الديمقراطي . كما أدت المصاعب الإجتماعية الهائلة المصاحبة للإنتقال لإقتصاد السوق إلى ظواهر مقلقة كارتفاع قتل الأزواج لنسائهنّ ، وإستفحال تجارة الرقيق الأبيض المصدر من كل الدول الإشتراكية سابقاً كما يعلم أي زائر لهامبورغ أو ميلانو أو دبي . كما أدى نظام السوق إلى إتساع البطالة بين الناس مما دفع مسؤولين عديدين للتصريح بان البطالة باتت واسعة لدرجة أنه لم يعد ممكناً إعطاء الوظائف الجديدة إلا للرجال . إنني لا أستدعي هذه المسألة لنقض فكرة إقتصاديات السوق وأنا في الإجمال من مؤيديها ، بل لأشير إلى أن الإنتقال من نظام إقتصادي موجه إلى آخر مفتوح ، وهو أمر في جوهره إيجابي ، تصاحبه إجمالاً تطورات إجتماعية سلبية تدفع المرأة أكثر من الرجل ثمنها . وعلينا التنبّه لهذه الظاهرة بينما تواصل أكثرية بلداننا العربية عملية الإنتقال هذه بحيث لا تشكل هذه العملية مصدراً جديداً للظلم وخرقاً جديداً للعدالة . ولقد لاحظت بنفسني مؤشرات مماثلة في غير دولة عربية مثل الجزائر وليبيا ومصر وسوريا واليمن ، كما لمستها لمس اليد خلال مكوثي في بغداد غداة الحرب هناك . وسمعت بنفسني زعيماً عربياً يقول أن نظام السوق يؤدّي بالضرورة للبطالة وبالتالي فإن إعماده ينبغي أن يؤدّي إلى حصر فرص العمل بالرجال ودعوة النساء العاملات للعودة لمنازلهنّ .



ويقيني أن من أولى مهمّات المرأة في السلطة الإنكباب على معالجة ظاهرة دولية متنامية هي ظاهرة تآنيث الفقر . فالإحصائيات المتوقّرة تشير بوضوح إلى أن نسبة الأمية أعلى بين النساء منها بين الرجال ، وإن مستوى العناية بصحة البنات أضعف من مستوى الإهتمام بصحة الصبيان في كثير من الدول مما يفسّر وفاة نسبة أعلى منهنّ في سنوات الطفولة . وتشير إحصائيات أخرى إلى أن عدد النساء التي تعشنّ تحت خط الفقر المطلق في مناطق العالم الريفية يزداد بسرعة أكبر من عدد الرجال مما يؤديّ إلى قرب اليوم الذي تشكّل النساء العائشات تحت خط الفقر المطلق ضعفي عدد الرجال . ناهيك طبعاً بالفوارق التي باتت معروفة بين دخول النساء مقارنةً بدخول الرجال في العالم المتقدّم نفسه . وبينما دخلت سيدات مجالس إدارة الشركات الكبرى في أوروبا وأميركا ، نرى أحوال مئات الملايين من النساء الريفيات أكثر فقراً مما سبق وأكثر فقراً من الرجال .

دعوني أعطي مثلاً ثالثاً ، فإذا كان من نتائج حركة العولمة المعروفة تسهيل إنتقال الناس بين الدول فإن من نتائجها أيضاً تسهيل إنتقال الأمراض الفتاكة من مواقعها الأصلية إلى الكرة الأرضية بأسرها . وإنني ، مع كثيرين غيري ، أرى تهديداً خطيراً للعدالة وللسلم في شيوع هذه الأوبئة من سارس وحمى دجاجية وجنون بقر . ولكن التهديد الذي يشكّله الإيدز للسلام ، نعم للسلام بالذات ، وللعدالة ، نعم للعدالة بالذات ، بات أمراً داهماً يتجاوز وفاة عشرات الملايين بسببه ، وإستمرار إنتشاره في دول جديدة ، والكلفة المالية الهائلة المترتبة عن معالجته على حساب أولويّات أخرى . وأودّ أن أركّز بالذات عن أن الإيدز قد ضاعف عدد اليتامى من نحو 10 ملايين يقطنون مياتم العالم إلى أكثر من خمسة وعشرين مليون . وتتوقّع الأمم المتّحدة أن يؤديّ إنتشار الوباء إلى وجود 25 مليون يتيم جديد فقدوا معيّلهم فقط بسبب الإيدز وذلك في فترة زمنية لا تتعدّى الخمس سنوات . ولا حاجة لي أن أفصّل التفكيك المجتمعي الهائل الذي سيصاحب هذه الظاهرة ، ولا كلفتها المالية ، ولا القلق المتزايد حول مسلك هؤلاء اليتامى داخل مجتمعاتهم بعد أن يكونوا قد تربّوا خارج إطار عائلة وخارج إطار رعاية دول عاجزة عن إحتضانهم . وقد أثبتت دراسات عديدة أن هناك إرتباطاً متتامياً بين نمو عدد اليتامى الفاقدين للرعاية وبين نشوب الحروب الأهلية في أفريقيا ، مع شيوع القلق إلى دول كبرى أخرى كالهند والصين وروسيا تدفع التقديرات الراهنة لعدد حاملي فيروس الإيدز فيها إلى الهلع الحقيقي ذلك أن الحروب الأهلية تؤديّ إلى مزيد من إنتشار المرض بسبب حالات الإغتصاب أو العلاقات الظرفية وبالمقابل ، فإن النمو الهائل في عدد الأولاد الذين تبتّموا يزيد من مخاطر إنهيار أجهزة الدول وإندلاع الحروب الأهلية في نوع من الجدلية السلبية .

وقد نشأت مؤخراً سوق عالمية لتجارة الأطفال يصعب الفصل بينها وبين حالات التَّبَيّ الإعتيادية . ويشكّل قيام هذه السوق دواءً جزئياً لظاهرة اليتيم ، كما يشكّل سبباً إضافياً للقلق . ومرد ذلك إلى أن حالات التَّبَيّ الدولية المتزايدة نادراً ما تهتمّ ببيتامى الإيدز ، لأسباب صحيّة أو عنصرية أو ثقافية وهي نادراً جداً ما تشكّل حلاً لمعضلتهم . كما أنها من ناحية أخرى باتت تعمل وفق نظام السوق ، أي وفق نظام العرض والطلب ، طلب من الدول المتقدّمة وعرض من الدول النامية . ولقد تحوّل الطفل وفق هذا المنحى إلى سلعة كغيرها يُشترى ويُبَاع ، كما تشهد هذه السوق طفرة حقيقية مع تضاعف عدد الأطفال من الجنوب المتبئّين في عائلات الشمال مرتين خلال العقد المنصرم . وإذا كان تحول الطفل إلى سلعة يثير القلق فإن التركيز على عرض البنات للبيع لا سيما في الهند والصين وشيوع حالات الخطف - لتزويد السوق العالمية بالأطفال - السلع يضاعفان من ذلك القلق . أوليست العدالة تقضي بتطبيق صارم لمعاهدة لاهاي التي وضعت للحدّ من هذه الإنحرافات ؟ أوليس السلم العالمي مهتداً بهذا المساس الواضح بكرامة الكائن البشري ، قدر تهده من إنتشار الإيدز وعشرات الملايين من اليتامى الذي يتركهم الوباء على قارعة الطريق ؟

إنما الحاجة باتت ماسّة للنظر المتجدّد في معاني كلمات كالأمن والسلام والعدل . لقد ركّز الفكر الإستراتيجي التقليدي ، الذكوري إلى حدّ كبير ، على المصادر التقليدية للحرب وللظلم وبات من الضروري الاعتراف بقصور ذلك الفكر عن إستيعاب المنابع الجديدة التي تهدّد السلم الأهلي كما السلام العالمي من تبييض الأموال ، وتجارة المخدرات العامرة ، وتجارة الرقيق وتحوّل اليتامى إلى سلع وتفكّك المجتمعات والتطهير العرقي والديني . ليست كل هذه الظواهر جديدة بالمعنى الحرفي ولكن ما هو جديد حقاً هي سهولة عولمتها ، بمعنى أن ظاهرة كانت محلية ، لم تعد كذلك في عصر بات فيه التواصل والتلاقح والتقابل سهلاً وقليل الكلفة بالنظر لانخفاض الكبير في كلفة السفر كما في كلفة الإتصال عبر القارات .

ويقيني أن المرأة ، أكثر من الرجل ، قادرة على تحسّس هذه الظواهر وعلى بلورتها وعلى الإلحاح على إيجاد الحلول القانونية والسياسية لها ، أولاً لأن إسهامها في الفكر الإستراتيجي التقليدي كان هامشياً بل معدوماً وهي بالتالي أقلّ تمسكاً به من الرجل ، وأكثر إستعداداً منه على إعادة صياغته بإدماج هذه الظواهر المستجدة في صلبه وثانياً لأنها أقرب ملامسة لهذه الظواهر وأكثر إهتماماً بها بصورة طبيعية . وتشكّل إعادة بلورة مصادر التهديد للسلم الأهلي أو العالمي وبالتالي إعادة صياغة أسس الفكر الإستراتيجي نفسه تحدياً علمياً كبيراً في عصرنا هذا

. وإذا كان من واجب الرجل أن يتيح للمرأة فرصة الإسهام بهذه الحركة التصحيحية الملحة في صلب مفاهيم السلام والعدل ، فإن من مسؤولية المرأة أن تتصدى بشجاعة لهذه المهمة فتحتل مكانها المأمول في الجامعات ومراكز الأبحاث وخلوات صنع القرار . وإذ نظرنا في الأدبيات السائدة اليوم في قضايا السلم والعدالة لوجدنا أن دور المفكرات فيه ما زال هامشياً ، ناهيك عن بعض الكتابات النسائية المضحكة التي لا تكفي بترداد اللغة الخشبية المعروفة في هذه المسائل بل تزايد على الرجال في الدعوة للغزو والحرب وفي تكريس الفكر الإستراتيجي التقليدي على الرغم من عدم ملاءمته المتزايدة لتطورات العصر .

لذا ينبغي الترحيب بالحملة التي بدأتها برينيس كارول منذ نحو ثلاثة عقود وإستمرت كثيرات فيها من بعدها بهدف تطوير نظرية النظام الدولي من أساسها بهدف توسيع نطاقها لتشمل هذه التحولات المستجدة ، والتخفيف من ذكورتها المفرطة . كما ينبغي الإلحاح على صانعي الرأي من الرجال لتلقيح نظرياتهم حول الحرب والسلم والظلم والعدل بهذه الإسهامات النسائية الجريئة .

#### - 6 -

وأختم بالسؤال الأساس ،

هل يؤدّي ولوج عادل للنساء إلى مجال صنع القرار إلى التقليل من عدد الحروب إن لم يكن لتعظيم حظوظ السلام ؟ المسألة ما زالت موضع جدلٍ واسع لسبب بديهي واضح هو أن النساء لم تتخرطن بعد بصورة كافية أو عادلة في صنع القرار السياسي لكي يتمكّن المرء من الجزم في الموضوع . لذا هناك من يزعم ، مستنداً إلى أمثلة مرعرت تاتشر أو أنديرا غاندي أو غولدا مئير ، إن لعبة الحرب والسلم هي هي أكان اللاعب ذكراً أم أنثى وبالتالي أن المرأة إن وصلت إلى قمة الهرم السياسي فهي لن تغيّر اللعبة من أساسها ولن تعدّل في قواعدها وبالتالي لن تتوان ، شأنها شأن الرجل ، عن خوص الحروب بل حتى عن المبادرة لشئها ، ضدّ الأرجنتين للأولى وضدّ باكستان للثانية وضد الشعب الفلسطيني للثالثة . ويضيف هؤلاء أن بنظير بوتو لم تكن أشدّ إحتراماً للعبة الديمقراطية من خصومها الرجال ، ولا أقلّ تدخلاً في الشؤون الأفغانية ولا أقلّ حماسة للخصام مع الهند . بل يضيفون أن رئيسة لحكومة تركيا لم تكن أكثر إحتراماً للمال العام ولا أضعف صلة بالمافيات من زملائها الرجال . ويلاحظ كثيرون أن رئيسة أندونيسيا الحالية أشدّ مراساً من سلفها ، وأن الأمر يكاد ينطبق أيضاً على رئيسة حكومة بنغلادش . ولم تتورّع رئيسة سري لانكا مؤخراً من إنتهاك النص الدستوري في خصامها مع رئيس الحكومة . كما لم تكن رئيسة الحكومة الوحيدة في تاريخ فرنسا مختلفة بشيء في مسلكها

السياسي عن سابقها ولاحقها من الرجال ، ولا تورّعت رئيسة فنلندا عن إستعمال الأجهزة لمراقبة خصمها رئيس الحكومة والتجسس عليه . وإذا جرت العادة أحياناً بأن يدع الرؤساء زوجاتهم يعثن فساداً في الصفقات بينما هم يحكمون ، فإننا رأينا أيضاً رئيسات يدعن أزواجهن ينزلقون للإثراء غير المشروع بينما هن جالسات في سدّة الحكم .

إن الخلاصة البسيطة من كل هذه الأمثلة ومن غيرها واضحة وهي أن المرأة إن وصلت إلى موقع المسؤولية فإنها واعية لقواعد اللعبة ، فتحترمها وتمارسها شأنها شأن الرجل . لكن هذه الخلاصة البسيطة ، على وضوحها وعلى كثرة الأمثلة التي تؤكدها ، هي في الأرجح ، خلاصة مبتسرة بل ربما خاطئة تماماً لسبب بديهي هو أن كلّ هذه الأمثلة تعبّر عن حالات فردية لوصول سيدة إلى موقع المسؤولية ولا تعبّر بالتالي كما يجب عن النتائج المحتملة لإنخراط نسائي شامل في عملية صنع القرار من أدنى الهرم الإداري إلى المجالس النيابية إلى التركيبات الحكومية إلى قمة الهرم التنفيذي . وشتان بين إمارة تدخّل السياسة بمفردها وتميل بصورة طبيعية للتمائل مع مسلك زملائها ومنافسيها من الرجال وهي مهجوسة من ألاّ ينبذوها تماماً لا لشيء فيها إلاّ لأنها امرأة وبين الولوج النسائي الجماعي الواسع لمختلف مواقع القرار الذي ما بدأنا نتلمس طلائع حدوثه إلاّ منذ فترة قصيرة ، وفي بعض الدول المتقدّمة دون غيرها .

لكني لست متشائماً بمسيرة النساء نحو قلب صنع القرار . فإذا كانت المرأة غائبة تماماً عن القمّة العربية التي إنعقدت في هذه القاعة ، فإن حضورها كان واضحاً ، ولو أقلّياً ، في القمّة الفرنكوفونية التي عُقدت في هذه القاعة أيضاً بعد العربية بنحو ستة أشهر . وإذا كانت نيوزيلندا أوّل دولة اعترفت بحق المرأة بالإقتراع منذ 110 سنة فإن هناك سبع دول فقط ما زالت تحرمها من هذا الحق . وإذا كانت نسبة النساء ما زالت دون العشرة بالمئة في برلمان دول مثل الولايات المتحدة أو بريطانيا ، فإن معدّلها قد تضاعف مرّتين خلال الربع قرن المنصرم في مختلف دول الغرب ، ولو أنه سقط بالإجمال في الدول التي كانت سابقاً في المنظمة الإشتراكية وانتقلت مؤخراً لنظام السوق ، لا سيما في روسيا نفسها . ونرى أيضاً تطوّراً إيجابياً واضحاً في السلطة التنفيذية حيث نشهد تطوّرين ملموسين الأول هو وصول أعداد متزايدة من النساء إلى قمّة الهرم التنفيذي إذ أنه من أصل 33 سيدة وصلت لقمّة السلطة في القرن العشرين هناك 25 منهنّ حقّقن ذلك في العقد الأخير من القرن وحده . أما الثاني فهو كسر القاعدة السابقة القاضية بحصر مهام السيدات في الحكومات بحقائب معيّنة كالتربية والصحة والبيئة إذ بتنا نراهن وقد تسلّمن حقائب كانت حكرّاً على الذكور كالخارجية والداخلية والدفاع والمال .

وهذا هو تماماً بيت القصيد في إطار موضوعنا اليوم . فإن شئنا مشاركة أوسع للمرأة في قضايا العدالة والسلام فلا يمكننا أن نجعلها أسيرة الحقائق الوزارية الإجتماعية والصحية وأن ندعوها للإكتفاء بنشاطها المعروف في المنظمات غير الحكومية حيث تتأسس امرأة أربعاً من اصل خمس منظمات أهلية في عدد كبير من البلدان . لذلك فإنني من أنصار تبني كوتا نسائية تدريجية في مختلف مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية على السواء لتشريع هذا التطور الإيجابي ، كما إنني من أنصار عدم تخصيص أي من الجنسين بحقيبة وزارية دون غيرها . وقناعتي أن رئيسة حكومة ليتوانيا السابقة ، كازميرا بونسكين على حق تماماً حين قالت أن " النساء هن أكثر حذراً من الرجال في إتخاذ قرارٍ بالحرب ، ولكن المرأة ليست أكثر إستعداداً من الرجل للتضحية بمصلحة الأمة أو بمصلحة الدولة بسبب ضعفها المزعوم " .

ليست حماستي هذه نابعة من إقتناعي بمبدأ الندية وحسب ، بل أيضاً من رهان ضمني على أن إشتراك المرأة الواسع في صنع القرار من شأنه في الإجمال أن يسهم أكثر في إحلال العدالة والسلام . صحيح أن الوقت لم يحن بعد كي نجزم بالأمر لأن النساء لم يدخلن بعد بصورة كافية في كافة مؤسسات الدول ولكن الدراسات المتكررة حول الفوارق بين الجنسين تعطي صورة كافية عن الميول المحتملة للنساء في السلطة إنطلاقاً من دراسة تطلعاتهن وهن خارجها . هذه الدراسات تشي أولاً بأن النساء لن يشكلن كتلة مترابطة كنساء في السلطة فبينهن أحزاب وعقائد وميول مختلفة تماماً كالرجال وبالتالي فلا خطر من تكتلهن في حزب نسائي واحد يؤدي مسيرتهن ويعزلهن عن الرجال . في أميركا ديمقراطيات وجمهوريات وفي فرنسا ديفوليات وإشتراكيات وفي بريطانيا محافظات وعماليات .

لكن النساء غالباً ما يكن أكثر حرصاً من الرجال على العدالة بمعناها الإجتماعي إذ يشير إقتراعهن في مختلف برلمانات العالم إلى ميلهن أكثر من الرجال لوضع قيود على عشوائية نظام السوق وعلى جشع رجال الأعمال وبالتالي لميلهن لإعطاء الدولة دوراً أكبر في حماية الأطفال والمسنين والمرضى والعناصر الأكثر ضعفاً في المجتمع . لذلك فالرهان عليهن للدفع بإتجاه تعزيز العدالة داخل المجتمع ليس رهاناً إعتباطياً .

أما فيما خصّ السلام ، فالدراسات تؤكد أن المرأة أقلّ ميلاً لشنّ الحروب ، وأقلّ تشجيعاً للإتفاق العسكري الكبير وأقلّ تأييداً من الرجل للسياسات العدوانية في الخارج .

آثرت أن أحدثكم اليوم من منطق مفهومي في جوهره وعالمي في نطاقه ، إذ أنه على الرغم من خصوصيات منطقتنا المعروفة ، فإننا جزء من هذه التحولات العالمية ، بل قد يصعب أن تجد اليوم منطقة من العالم أكثر تأثراً من هذه ، بما هو جارٍ في العالم ، خيراً وشرّاً . وإن كان من إشارة خاصة بالمنطقة ضرورية من هذا السياق لقلت أنها ما زالت محكومة إلى حدّ كبير بقضايا الأمس ممّا يحدّ كثيراً من قدرتها على لعب دورها المأمول في قضايا اليوم أو في الإسهام الفاعل في عملية إستشراف تحديات الغد . وإذا كان طموح العرب فعلاً هو إستعادة إسهامهم في بناء عالم جديد بينما خطر التهميش يهدّدهم ، والميل للإتكفاء على الذات يحدّ من حركتهم ، فعليهم الإقرار أولاً بأنهم ما زالوا محكومين بقدر من المعوقات الذاتية التي إرتضوها مخطئين بأنفسهم أو من القيود التي فرضت عليهم من الخارج والتي تمنعهم من إحتلال موقع في النظام الدولي يتناسب مع تاريخهم كما مع آمالهم . ولكننا نحن عموم العرب ما زلنا إلى حدّ كبير أسرى معطيات القرن المنصرم لدرجة أننا دخلنا القرن الجديد وكأننا مكبلين بهوم نتوارثها وتمنعنا عن المبادرة حتى بتنا هدفاً لمبادرات الآخرين نكتفي بتبنيها أو بتأييدها ، أو نعمل على نقدها ونبذها ، إنما دون تجاوز دائرة ردّ الفعل عليها .

فبينما تمكّنت شعوب عديدة من تحقيق العدالة من خلال ممارسة حق تقرير المصير منذ عقود وعقود ما زال الشعب الفلسطيني يبرز تحت نير الإحتلال دون أي أمل بإحقاق الحق في الأمد القصير وما زلنا نعاني من تعنّت إسرائيلي بالجلاء عن الأراضي التي إحتلت منذ 37 عاماً وما زالت ، بل إن الإستيطان يزيد من تعقّد المعضلة ويفاقم من خطر إنتهاك العدالة والسلام معاً .

وبينما إستطاعت دول كثيرة ، لا سيما في آسيا وأميركا اللاتينية من الإسراع بتبني الإصلاحات الإقتصادية والمالية الضرورية لتعظيم إستفادتها من حركية العولمة ، ترانا نتبني هذه الإصلاحات بوتيرة بطيئة للغاية تعرّضنا لتحملّ وزر حركة العولمة المالية دون جني الكثير من ثمارها .

وبينما قطعت دول عديدة الأشواط المتلاحقة في حقوق المرأة بدءاً من الندية داخل المؤسسات السياسية ما زالت بعض دولنا لا تعطي المرأة حتى حق قيادة السيارة .

وبينما فهمت دول أوروبا وأميركا وآسيا أن لا نهوض إقتصادي لها بدون التخلي عن بعض من عناصر سيادتها بهدف التكامل والتواصل مع جيرانها في تكتلات إقتصادية واسعة ، ما زالت سوقنا العربية المشتركة سراباً .

وبينما تدور رحى حرب واسعة بين الإنزلاق للغة العالمية الواحدة ولل فكر الواحد وبين المدافعين عن التنوع الثقافي العالمي وعن التعدد اللغوي والثقافي في العالم ، آثرنا مضغ إرثنا والإنزواء في داخله وإعادة مضغه حتى الثمالة .

في هذه الأمور وفي غيرها ، نتوسل الزمن حليفاً لنا ،

نعود للغابر الماضي من الزمن للتلذذ بذكرى أمجادٍ كانت لنا ولل هروب من وطأة واقعا ،

ونستفتي الزمن بحثاً عن حجة للإبقاء على ما هو قائم فهو صاحب للماضي وبالتالي صالح للحاضر ،

ونتحجج بالحاجة لمزيد من الزمن كي نؤجل معالجة التحديات الجاثمة فوق صدورنا ، فنتسلح به لرفض مشاريع الآخرين اللجوجة ، التي تستعجلنا بالإصلاح ، فنوهم أنفسنا أن في تأنيينا السلامة .

ونتكل على الزمن لحل مشاكلنا عنا بمجرد مروره ، آمليين أن يبعد عنا الكأس المرة بمجرد إنقضائه .

ونشتم الزمن الرديء وكأنه المسؤول عن سوء أحوالنا ، وكأن ردايته ليست بالأساس من صنع أيدينا .

لكن الزمن طرف محايد في صراعنا مع ذواتنا ومع غيرنا . فهو حليف فعال إن نحن ملأناه بمبادراتنا وإنجازاتها وهو عدو ماهر إن إحترفنا مهنة مراقبة مروره دون حراك .

يقيني أن حدس المرأة بمخاطر مرور الزمن أقوى وأعمق ، فتطمح إلى جانب الرجل وبالمساواة معه ، إلى دفع المجتمع كله للإستفادة من كل لحظة منه ، بلا تأجيل ولا تسويق ، لإصلاح وتغيير طال إنتظارهما . أو لم تكن كل شخصيات مسرحية غودو ، ذكورية ؟

